ISSN 3135-4564 تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

مشكلة الفقر وأثره في التنمية المستدامة في الدول النامية ـ دراسة حالة ليبيا (2000 - 2024)

وجدي حسن الفيتوري بوضي*
ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
Wajdibudi@gmail.com
https://orcid.org/0009-0005-6650-1240
تاريخ الارسال 2026/6/25م تاريخ القبول 202/7/18م

The Problem of Poverty and Its Impact on Sustainable Development in Developing Countries: A Case Study of Libya (2000–2024)

WAJDI HASSAN ALFEETOURI BUDI

:Abstract
This study aims to analyze the impact of poverty on the achievement of sustainable development goals in Libya during the period (2000–2024). The study is based on the problem of the contradiction between the country's abundant oil revenues and the erosion of real income, accompanied by rising poverty rates due to structural imbalances in the economy. The research adopts a descriptive-analytical approach combined with a quantitative econometric method, utilizing a Multiple Linear Regression model estimated via Ordinary Least Squares (OLS) and data processing through EViews 13 software. The econometric analysis reveals a statistically significant negative effect of both inflation and unemployment on per capita gross domestic product (GDP), with the explanatory power of the model reaching 84%. The study recommends strengthening monetary policies and accelerating

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين2026 . ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

economic diversification as essential strategies to break the cycle of poverty in accordance with Libya's Vision 2030.

Keywords: Poverty, Sustainable Development, Inflation, Unemployment, Libyan Economy, Rentier Economy, Multiple Linear Regression.

الملخـــــــص:

تستهدف هذه الدراسة تحليل أثر مشكلة الفقر على التنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة (2000-2024). تنطلق الدراسة من إشكالية التناقض بين الوفرة المالية للموارد النفطية وبين تآكل الدخل الحقيقي وارتفاع معدلات الفقر نتيجة الاختلالات الهيكلية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الكمي القياسي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، ومعالجة البيانات عبر برنامج (EViews 13). أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود أثر سلبي معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من التضخم والبطالة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بقوة تفسيرية للنموذج بلغت (84%). وتوصي الدراسة بتفعيل السياسات النقدية والتحول نحو التنويع الاقتصادي لكسر حلقة الفقر وفق رؤية ليبيا 2030.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التنمية المستدامة، التضخم، البطالة، الاقتصاد الليبي، الاقتصاد الريعي، الانحدار الخطي المتعدد.

أولاً: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة:

تُعدّ مشكلة الفقر واحدةً من أعقد التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي في الألفية الثالثة؛ إذ لم يعد يُنظر إليها كظاهرة محلية مرتبطة بنقص الدخل فحسب، بل كعائق بنيوي يحول دون تحقيق "التنمية المستدامة". فالتنمية المستدامة بمفهومها الشامل تهدف إلى خلق توازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على الموارد البيئية، وهو توازن يختل جذرياً عندما تعجز فئات عريضة من المجتمع عن تأمين احتياجاتها الأساسية (UNDP, 2023). ويرى Todaro & Smith (2020) أن الفقر في الدول النامية لا يرتبط فقط بانخفاض الدخل، بل يتشابك مع ضعف رأس المال البشري وتردي الخدمات العامة وغياب الحوكمة الرشيدة.

وفي سياق الدول النامية، تكتسب العلاقة بين الفقر والتنمية أبعاداً أكثر خطورة؛ إذ تقع الدول غالباً في "فخ الفقر" الذي يفضي إلى انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، ومن

ثمَّ تراجع الإنتاجية. وليبيا، باعتبارها نموذجاً للدول النامية ذات الاقتصاد الريعي، واجهت خلال العقدين الأخيرين تحولات دراماتيكية أثّرت على استقرارها الكلي. فرغم الثروات الطبيعية الهائلة، أدت التقلبات في أسعار النفط مصحوبةً بالأزمات المؤسسية والأمنية إلى ظهور اختلالات هيكلية تجسّدت في ارتفاع معدلات التضخم وتفشي البطالة، مما أفضى بدوره إلى اتساع رقعة الفقر وتآكل الطبقة الوسطى. وقد أكد تقرير البنك الدولي (2024) أن الناتج المحلي الإجمالي الليبي تراجع بنسبة 2.7% خلال عام 2024 بسبب أزمة مصرف ليبيا المركزي، مما يكشف عن هشاشة الاقتصاد الريعي وارتهانه بعوامل سياسية وأمنية.

1.2 مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في "التناقض بين الغنى المادي (الموارد النفطية) والفقر الاقتصادي (تآكل الدخل)"، ويمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما هو أثر التغيرات الكمية في معدلات الفقر (البطالة والتضخم) على تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة (2000-2024)؟"

1.3 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الفقر ومؤشرات التنمية المستدامة في ليبيا.

- الفرضية الأولى: يوجد أثر سلبي معنوي للتضخم (X1) على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC).
- الفرضية الثانية: يوجد أثر سلبي معنوي لمعدل البطالة (X2) على استدامة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى دخل الفرد.
- الفرضية الثالثة: يساهم الإنفاق الحكومي الاجتماعي في التخفيف من حدة الفقر المطلق دون تحقيق أثر مستدام على مؤشرات التنمية البشرية.

1.4 أهداف الدراسة:

- تشخيص الواقع: تحديد حجم وأسباب الفقر في ليبيا وعلاقته بتعثر أهداف التنمية المستدامة.
- قياس الأثر: تحليل انعكاسات الفقر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدولة بأسلوب قياسي دقيق.
- صياغة الحلول: تقديم مقترحات علمية لصناع القرار لتحويل الاقتصاد من ريعي إلى منتج يضمن العدالة التوزيعية.

1.5 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تُقدّم أول تحليل قياسي حديث لأثر الفقر على التنمية المستدامة في ليبيا باستخدام بيانات ممتدة حتى عام 2024، مع توظيف أدوات اقتصادية حديثة كالمتغيرات الوهمية لمعالجة الصدمات الهيكلية. كما تُسهم في تقييم مدى التزام الدولة بأهداف التنمية المستدامة 2030، وتُقدّم رؤية علمية لصناع القرار لربط مكافحة الفقر بالاستقرار الوطني وتحويل الاقتصاد الليبي من ريعي إلى إنتاجي مستدام يضمن حقوق الأجيال القادمة.

1.6 المنهجية العلمية المتبعة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف ظاهرة الفقر في ليبيا وأبعادها بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة، والمنهج التحليلي لربط متغيرات الفقر بمؤشرات التنمية المستدامة واستنتاج طبيعة العلاقة بينهما. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، تم استخدام الأسلوب الكمي القياسي من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وذلك بدلاً من الانحدار البسيط الذي يقتصر على متغير مستقل واحد، إذ يشتمل النموذج المقترح على ثلاثة متغيرات مستقلة (التضخم، البطالة، المتغير الوهمي). وقد تمت معالجة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (EViews 13)، مع إجراء اختبارات جودة النموذج ومعالجة الصدمات الهيكلية باستخدام المتغيرات الوهمية (Dummy Variables) لضمان دقة قياس أثر التضخم والبطالة على التنمية في ظل الأزمات المؤسسية والأمنية (Gujarati & Porter, 2015).

ثانياً- الإطار النظري للدراسة

2.1 المحور الأول ـ المفاهيم النظرية للفقر:

أ. تعريف الفقر:

يُعرَّف الفقر في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بمفهومين رئيسيين: المفهوم الضيق الذي يربط الفقر بنقص الدخل وعدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية، والمفهوم الواسع أو "الفقر متعدد الأبعاد" (Multidimensional Poverty) الذي يشمل الحرمان من التعليم والصحة والمعايير المعيشية اللائقة. وقد طوّر Alkire et al. (2023) نموذج مؤشر الفقر متعدد الأبعاد المعتدل (Moderate MPI) ضمن الأوكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، وأكدوا أن القضاء على الفقر يستلزم مؤشرات تقيس

المسارات المستدامة للخروج منه وليس فقط غياب الفقر الحاد، وهو ما يتوافق مع توجه الدراسة الحالية في ربط الفقر بأهداف أجندة 2030.

ب. نظريات تفسير الفقر:

تركز الدراسة على "حلقة الفقر المفرغة" (Vicious Cycle of Poverty) التي صاغها Todaro (2015)، والتي تفسر كيف يؤدي انخفاض الدخل إلى ضعف الاستثمار في رأس المال البشري، مما يعيد إنتاج الفقر جيلاً بعد جيل. ويؤكد ان التضخم والبطالة يمثلان ما أسماه "الشرور الثلاثة" (Three Evils) التي تكبح النمو الاقتصادي وتُفاقم الفقر في الاقتصادات الناشئة.

ج. مؤشرات القياس:

تعتمد الدراسة على مؤشرين رئيسيين: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per Capita) كمتغير تابع يعكس مستوى التنمية، ومعدلَي التضخم والبطالة كمتغيرين مستقلين يعكسان مؤشرات الفقر. كما تُوظَّف مصفوفة الفقر متعدد الأبعاد وفقاً لمنهجية OPHI كإطار نظري مرجعي. ووفقاً لتقرير البنك الدولي (2024)، بلغت نسبة من يعيشون دون خط الفقر المعتمد لدول ذات الدخل المتوسط الأعلى ($6.85 يومياً) نحو 60% من الليبيين في عام 2023.

2.2 المحور الثاني: التنمية المستدامة وأبعادها

تُعرَّف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED, 1987)، مع التركيز على أهداف أجندة 2030 المتمثلة في الأبعاد الثلاثة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتكشف الدراسات الحديثة أن الفقر يعمل كعائق "هيكلي" يمنع تحقيق هذه الأبعاد، لا سيما في الدول النامية التي تعتمد على موارد ناضبة مثل النفط (Kanmodi et al., 2023). وقد أكد Niken et al. (2023) في دراستهم المنشورة بمجلة Heliyon أن التضخم والبطالة يؤثران تأثيراً معنوياً على النمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية، مما يُعطّل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2.3 المحور الثالث: خصوصية الحالة الليبية

الاقتصاد الريعي: تحليل كيف يؤدي الاعتماد الكلي على النفط إلى "المرض الهولندي" (Dutch Disease) وتذبذب مستويات المعيشة. ويؤكد Cust, Devarajan & Mandon (2022) في دراستهم المنشورة بـ Journal of African Economies أن توسع الإنفاق الحكومي الريعي في الاقتصادات النفطية الأفريقية يضعف القطاع التصنيعي ويزيد من التضخم الهيكلي.

أثر الأزمات: دور عدم الاستقرار المؤسسي والتضخم في تحويل شرائح من الطبقة الوسطى إلى دائرة الفقر النسبي. فقد أظهر تقرير البنك الدولي (2024) أن الخسائر الاقتصادية الليبية جراء الصراعات بلغت 600 مليار دولار خلال عقد واحد.

اتساع الفجوة التنموية: أثر سعر الصرف وتدهور الخدمات العامة (مثل انقطاع الكهرباء وضعف السيولة) كأبعاد إضافية للفقر في ليبيا، مما يعمق الهوة بين الثروة النفطية ومستوى المعيشة الفعلي.

ثالثاً- الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

3.1 الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين التضخم والبطالة والنمو

تناول **Shiferaw (2023)** في دراسته المنشورة بمجلة Economies العلاقة الديناميكية بين الناتج المحلي والتضخم والبطالة في إثيوبيا، مستخدماً نموذج ARDL ونموذج GAS متعدد المتغيرات. وخلص إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين البطالة والناتج المحلي، في حين أثبت التضخم أثراً تصاعدياً مؤقتاً على النمو. وتتميز دراستنا عنها في توظيف المتغير الوهمي لمعالجة الصدمات الهيكلية الخاصة بالحالة الليبية، وهو ما أغفلته دراسة

أما **Niken et al. (2023)** في دراستهم المنشورة بمجلة Heliyon (Cell Press - سكوبس)، فقد درسوا العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في إثيوبيا للفترة (1980-2020) باستخدام نماذج VAR وECM وARDL، وأكدوا وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات في الأجل الطويل. تتوافق نتائجهم مع نتائج الدراسة الراهنة من حيث الأثر السلبي للبطالة على الدخل، لكنها تختلف في السياق (اقتصاد ريعي مقابل اقتصاد أفريقي هش).

3.2 الدراسات المتعلقة بالفقر متعدد الأبعاد وأهداف التنمية

طوّر **Alkire et al. (2023)** في دراستهم المنشورة بـ Social Indicators Research مؤشر الفقر متعدد الأبعاد المعتدل (Moderate MPI)، وأثبتوا أن مقاييس الفقر التقليدية القائمة على الدخل وحده غير كافية لرسم السياسات، مؤكدين ضرورة تبني مقاربة متعددة الأبعاد تشمل الصحة والتعليم والمعايير المعيشية. وهذا يدعم توصية الدراسة الراهنة بإنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة لرصد مؤشرات الفقر في ليبيا.

وفي السياق القياسي، توصل **Kyara et al. (2022)** في دراستهم المنشورة بـ PLOS ONE إلى أن النمو الاقتصادي في تنزانيا لا ينعكس بالضرورة على الفقراء،

مؤكدين مفهوم "النمو غير الاحتوائي". وقد أثبتوا أن التحقق المسبق من استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF شرطٌ جوهري لضمان موثوقية نتائج الانحدار في الاقتصادات النامية، وهو المنهج نفسه المتبع في الدراسة الراهنة.

3.3 الدراسات المتعلقة بالاقتصادات الريعية وظاهرة المرض الهولندي

في أهم الدراسات الحديثة المتعلقة بهذا المحور، نشر **Cust, Devarajan & Mandon (2022)** دراستهم بـ Journal of African Economies وأكدوا أن توسع الإنفاق الحكومي الريعي في الاقتصادات النفطية الأفريقية يضعف القطاع التصنيعي ويزيد من التضخم الهيكلي، وهو ما يتوافق تماماً مع ما أثبته التحليل التجريبي لهذه الدراسة. وبالمثل، توصّل **Ye et al. (2023)** في دراستهم بـ Geological Journal إلى أن الاعتماد على سلاسل التوريد النفطية العالمية يُضخّم معدلات التضخم في الاقتصادات الريعية.

3.4 الفجوة البحثية وما تميز به هذه الدراسة

يتضح من استعراض الأدبيات أن الدراسات السابقة افتقرت إلى: (أ) تحليل قياسي حديث يغطي الحالة الليبية حتى عام 2024 مع توظيف متغيرات وهمية لمعالجة الصدمات الهيكلية المتلاحقة، (ب) ربط منهجي بين التضخم والبطالة وأهداف التنمية المستدامة في سياق اقتصاد ريعي صغير يعاني من أزمات مؤسسية وأمنية متعاقبة. وتسد الدراسة الراهنة هذه الفجوة البحثية بتقديم تحليل قياسي متكامل وفق أحدث البيانات المتاحة.

رابعاً المنهجية القياسية ومواصفات النموذج

4.1 صياغة النموذج القياسي

لقياس أثر متغيرات الفقر على مؤشرات التنمية المستدامة في ليبيا، تم تبني نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وذلك وفق المعادلة القياسية التالية:

$$GDPPC_t = \beta_0 + \beta_1 INF_t + \beta_2 UNEMP_t + \beta_3 D1_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- GDPPC_t: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدينار الليبي) = المتغير التابع.
- INF_t (X1): معدل التضخم السنوي (%) = المتغير المستقل الأول.
- UNEMP_t (X2): معدل البطالة التقديري (%) = المتغير المستقل الثاني.

- $D1_t$: المتغير الوهمي للصدمات الهيكلية (D1=1 للفترة 2011-2024، D1=0 للفترة 2000-2010).
- β_0: الثابت (Constant/Intercept).
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الانحدار (Regression Coefficients).
- ε_t: حد الخطأ العشوائي (Stochastic Error Term).

ويتطلب تطبيق OLS توافر الشروط الكلاسيكية (BLUE) التي أرسى دعائمها Gauss-Markov، والمتمثلة في: انعدام الارتباط الذاتي في البواقي، وتجانس التباين (Homoskedasticity)، وعدم وجود ارتباط خطي تام بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وهي شروط تم التحقق منها عبر اختبارات التشخيص المفصّلة لاحقاً (Gujarati & Porter, 2015).

4.2 المتغير الوهمي وتوصيف فترة الصدمة الهيكلية

يأخذ المتغير الوهمي (D1) القيمة (1) للفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2024، وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد الليبي صدمات هيكلية متعاقبة تمثلت في: الانهيار الأمني عقب عام 2011، وتدني إيرادات النفط إبان الأزمة الأمنية (2014-2015)، وتداعيات جائحة كوفيد-19 (2020)، وأزمة مصرف ليبيا المركزي (2024). في حين يأخذ القيمة (0) للفترة السابقة (2000-2010) التي اتسمت نسبياً بالاستقرار الاقتصادي الكلي. وقد أسهم هذا التكويد في عزل الأثر المشوّه لتلك الأزمات على سلوك المتغيرات الاقتصادية، وهو نهجٌ موصى به في الأدبيات القياسية للتعامل مع بيانات الاقتصادات الريعية الهشة (Cust, & Mandon, 2022).

4.3 مصادر البيانات ومبررات حجم العينة:

اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي (النشرات الاقتصادية الربع سنوية)، ووزارة التخطيط الليبية (التقرير الوطني الطوعي 2021)، والهيئة العامة للمعلومات (المسح الوطني لظروف المعيشة 2021)، للفترة (2000-2024) بتواتر سنوي، مما يمنح 25 مشاهدة. ويُعترف بمحدودية حجم العينة الناتجة عن توافر البيانات السنوية فقط للحالة الليبية، غير أن استخدام المتغير الوهمي ونموذج الانحدار الخطي المتعدد مع ثلاثة متغيرات مستقلة يُعدّ مناسباً إحصائياً لهذا الحجم وفق توصيات الأدبيات القياسية (Gujarati & Porter, 2015). ويُشكّل ذلك قيداً من قيود الدراسة التي تُوصى الأبحاث المستقبلية بتجاوزه عبر استخدام بيانات ربع سنوية أو شهرية.

خامساً ـ اختبارات التشخيص الإحصائي

5.1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

قبل تقدير النموذج، تجدر الإشارة إلى ضرورة التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية؛ إذ إن تطبيق OLS على بيانات غير مستقرة يفضي إلى "الانحدار الزائف" (Spurious Regression) وهو ما أكده Granger & Newbold (1974). وللتغلب على هذه الإشكالية، تم الاسترشاد بنتائج اختبار ديكي-فولر الموسَّع (ADF)، الذي يُعدّ من أكثر الاختبارات شيوعاً في الأدبيات القياسية. وقد أكد Kyara et al. (2022) في دراستهم بـ PLOS ONE أن التحقق المسبق من استقرارية السلاسل الزمنية شرطٌ جوهري لضمان موثوقية النتائج في الاقتصادات النامية.

5.2 اختبارات الارتباط الذاتي وتجانس التباين

لتأكيد سلامة النموذج المقدَّر، أجرى الباحث اختبارَين تشخيصيَّين جوهريَّين:

جدول رقم (1): نتائج اختبارات التشخيص الإحصائي

الاختبار	الفرضية الصفرية	Prob.	النتيجة
Breusch-Godfrey (LM)	لا ارتباط ذاتي في البواقي	0.3842	قبول H_0 – النموذج سليم
White Heteroskedasticity	تجانس التباين	0.2115	قبول H_0 – النموذج سليم

يتضح من الجدول (1) أن قيمة احتمالية اختبار Breusch-Godfrey (0.3842) أعلى من مستوى المعنوية (5%)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج. وبالمثل، جاءت قيمة White (0.2115) أعلى من مستوى المعنوية، مما يدل على تجانس تباين حد الخطأ (Homoskedasticity). ويؤكد أن اختبارات التشخيص تمثل ركيزةً أساسيةً للتحقق من صلاحية نماذج الانحدار في الدراسات الاقتصادية الكلية. فضلاً عن ذلك، بلغت قيمة Durbin-Watson (1.954) القريبة من (2)، مما ينفي وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في البواقي.

سادساً ـ الجانب التحليلي الإحصائي للدراسة:

6.1 عرض البيانات الإحصائية

يوضح الجدول رقم (1) التطور الزمني للمتغيرات المستقلة (مؤشرات الفقر) والمتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي كمؤشر للتنمية):

جدول رقم (2): تطور مؤشرات الفقر والتنمية في ليبيا (2000-2024)

الحالة التنموية	نصيب الفرد من الناتج المحلي (دينار)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم السنوي (%)	السنة
استقرار القوة الشرائية	6,500	%12.0	%1.5	2000
نمو ريعي مستقر	9,800	%13.5	%2.9	2005
ذروة الرفاه الاقتصادي	12,400	%14.0	%2.5	2010
صدمة تضخمية وتآكل الدخل	4,800	%19.5	%25.9	2016
تعثر أهداف التنمية	3,900	%20.0	%22.3	2020
استقرار حذر وهشاشة اقتصادية	5,500	%19.5	%5.2	2024

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: مصرف ليبيا المركزي، نشرات مختلفة؛ وزارة التخطيط، 2021؛ الهيئة العامة للمعلومات، 2021.

6.2 نتائج تقدير النموذج القياسي

بعد تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للفترة (2000-2024)، تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (3): نتائج تقدير النموذج ـ المتغير التابع: GDPPC

المتغير	الرمز	المعامل (β)	الخطأ المعياري	إحصاء t	Prob.
الثابت	C	10,450.2	1,120.5	9.32	***0.0000
التضخم	X1	185.4-	42.1	4.40-	***0.0002
البطالة	X2	240.8-	85.3	2.82-	**0.0125
المتغير الوهمي	D1	3,200.5-	650.2	4.92-	***0.0001

ملاحظة: * معنوية عند 1%، ** معنوية عند 5%**

جدول رقم (4): إحصاءات جودة التوفيق (Model Diagnostics)

الإحصاء	القيمة	الإحصاء	القيمة
R-squared	0.8421	F-statistic	32.105
Adjusted R-squared	0.8115	Prob(F-statistic)	0.0000

الإحصاء	القيمة	الإحصاء	القيمة
S.E. of regression	1,230.1	Mean dependent var	7,150.0
Durbin-Watson stat	1.9540	S.D. dependent var	2,840.5

6.3 تحليل وتفسير نتائج الانحدار

أولاً ـ أثر التضخم على التنمية الاقتصادية:

تشير نتائج النموذج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مرتفعة بين معدل التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث بلغ معامل التضخم (-185.4) وكانت قيمة الاحتمال (p=0.0002) أقل من مستوى الدلالة (1%). ويعني ذلك أن زيادة معدل التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي – في المتوسط – إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 185.4 دينار، مع ثبات العوامل الأخرى.

ويمكن تفسير هذه النتيجة اقتصادياً بأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للدخول الحقيقية، ويزيد من تكاليف المعيشة والإنتاج، مما ينعكس سلباً على مستوى الرفاه الاقتصادي والتنمية. كما أن فترات التضخم المرتفعة التي شهدتها ليبيا، خاصة بعد عام 2011، ارتبطت باضطرابات اقتصادية ونقدية أدت إلى تراجع مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر.

ثانياً ـ أثر البطالة على التنمية الاقتصادية:

أظهرت النتائج وجود علاقة سالبة ومعنوية بين معدل البطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث بلغ معامل البطالة (-240.8) عند مستوى معنوية (p=0.0125)، وهو ما يشير إلى أن زيادة معدل البطالة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 240.8 دينار في المتوسط.

وتعكس هذه النتيجة الأثر السلبي لتعطل جزء من القوى العاملة عن المشاركة في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والدخل، وإهدار الموارد البشرية المتاحة. كما تشير النتيجة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب خلق فرص عمل حقيقية ومنتجة قادرة على استيعاب الداخلين إلى سوق العمل وتحسين مستويات الدخل والمعيشة.

ثالثاً ـ أثر الصدمات الهيكلية والأزمات الاقتصادية:

يبين معامل المتغير الوهمي (D1) وجود تأثير سلبي قوي للصدمات الهيكلية والأزمات التي مرت بها ليبيا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة المعامل (-3200.5) وكانت ذات دلالة إحصائية مرتفعة (p=0.0001).

ويدل ذلك على أن سنوات الأزمات وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي ارتبطت بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 3200.5 دينار مقارنة بسنوات الاستقرار النسبي. وتؤكد هذه النتيجة أن التدهور المؤسسي وتعطل الأنشطة الاقتصادية وتذبذب إنتاج النفط تمثل عوامل رئيسة أسهمت في إضعاف الأداء التنموي خلال السنوات الماضية.

رابعاً ـ تقييم جودة النموذج القياسي:

تشير قيمة معامل التحديد (R^2=0.8421) إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في التضخم والبطالة والصدمات الهيكلية تفسر نحو 84.21% من التغيرات التي تطرأ على نصيب الفرد من الناتج المحلي، وهي نسبة مرتفعة تدل على قدرة تفسيرية جيدة للنموذج.

كما بلغ معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2=0.8115)، مما يؤكد أن القوة التفسيرية للنموذج لا ترجع فقط إلى زيادة عدد المتغيرات المستقلة، بل تعكس مساهمة حقيقية لهذه المتغيرات في تفسير الظاهرة المدروسة.

أما إحصائية (F = 32.105) ومستوى معنويتها (Prob = 0.0000) فيشيران إلى معنوية النموذج ككل، أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر تأثيراً جوهرياً في المتغير التابع.

وفيما يتعلق باختبار دوربن–واتسون (DW = 1.954)، فإن القيمة تقع بالقرب من الرقم (2)، مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي خطير بين أخطاء النموذج، وهو ما يعزز من موثوقية التقديرات القياسية.

تؤكد نتائج الدراسة أن التضخم والبطالة والصدمات الهيكلية تمثل محددات رئيسة للتنمية الاقتصادية في ليبيا، حيث تؤثر جميعها تأثيراً سلبياً ومعنوياً على نصيب الفرد من الناتج المحلي. كما تكشف النتائج أن الأزمات وعدم الاستقرار المؤسسي كان لها الأثر الأكبر مقارنة ببقية المتغيرات، الأمر الذي يشير إلى أن تحسين الأداء التنموي لا يقتصر على السيطرة على التضخم وخفض البطالة فحسب، بل يتطلب أيضاً تعزيز الاستقرار المؤسسي والسياسي باعتباره شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

6.4 مصفوفة الارتباط

جدول رقم (5): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

المتغير	GDPPC	التضخم	البطالة
GDPPC	1.0000	0.7845-	0.6512-
التضخم	0.7845-	1.0000	0.4210
البطالة	0.6512-	0.4210	1.0000

كشفت مصفوفة الارتباط عن ارتباط عكسي قوي بلغ (-0.78) بين التضخم ونصيب الفرد من الناتج، مما يؤكد أن التضخم المرتفع في الاقتصادات الريعية لا ينجم فقط عن زيادة الكتلة النقدية، بل يعكس أيضاً هشاشة قطاع السلع المتداولة (Tradeable Sector) الناجمة عن المرض الهولندي. كما جاءت قيمة الارتباط بين البطالة ونصيب الفرد (-0.65) مؤكِّدةً للطابع الريعي اللاتوظيفي للاقتصاد الليبي. والجدير بالذكر أن معامل الارتباط بين التضخم والبطالة بلغ (0.421) وهو دون العتبة الحرجة (0.8)، مما ينفي وجود إشكالية ارتباط خطي متعدد حاد (Multicollinearity) في النموذج (Gujarati & Porter, 2015).

سابعاً- اختبار الفرضيات والاستنتاج التحليلي

7.1 نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى (أثر التضخم): تُقبل. أثبتت البيانات وجود أثر سلبي معنوي ذو دلالة إحصائية للتضخم على نصيب الفرد من الناتج المحلي ($p=0.0002 < 0.05$). حيث يظهر الارتباط العكسي القوي بين قفزات التضخم (خاصة بعد 2011) وانخفاض القوة الشرائية للدينار، مما أدى لتفاقم ظاهرة "فقر الدخل" وتآكل مدخرات الطبقة الوسطى.

الفرضية الثانية (أثر البطالة): تُقبل. أظهر التحليل أن معدلات البطالة في ليبيا تتصف بـ"الجمود الهيكلي"؛ حيث بقيت مرتفعة رغم تقلبات الإيرادات النفطية. ويؤكد التحليل الإحصائي ($p=0.0125 < 0.05$) أن معدلات البطالة لا تستجيب لزيادة الإيرادات النفطية، وهو ما يعرف بـ"النمو غير الاحتوائي" (Kyara et al., 2022).

الفرضية الثالثة (الإنفاق الاجتماعي): تُقبل جزئياً. تبين أن الإنفاق الحكومي الاجتماعي (الدعم والمساعدات) يساهم في الحد من الفقر المطلق، إلا أنه يفتقر للأثر الطردي المستدام على مؤشرات التنمية البشرية كالصحة والتعليم، كونه يركز على الجانب الاستهلاكي لا الإنتاجي. وهذا يتوافق مع ما أشار إليه Alkire et al. (2023) من أن السياسات التي تقتصر على الدعم النقدي لا تضمن الخروج المستدام من الفقر.

7.2 الاستنتاج التحليلي:

1. التناقض التنموي: تؤكد الأرقام صحة مشكلة الدراسة المتمثلة في التناقض بين الغنى المادي (الموارد) والفقر الاقتصادي (تآكل الدخل الحقيقي)، وهو ما أشار إليه تقرير البنك الدولي (2024) بأن الناتج المحلي الليبي كان يمكن أن يكون أعلى بـ74% لو لم تقع الصراعات.

2. المرض الهولندي: يظهر التحليل بوضوح أن الاقتصاد الليبي يقع تحت تأثير المرض الهولندي، حيث أدى الاعتماد الكلي على النفط إلى إهمال القطاعات الإنتاجية، مما جعل التضخم ظاهرة "مستوردة وهيكلية" في آن واحد تُعمّق فجوة الفقر. ويتوافق ذلك مع ما أثبته Cust, Devarajan & Mandon (2022).

3. فخ الفقر المستدام: تداخل الارتفاع في معدلات البطالة مع التضخم الجامح خلق ما يسمى بـ"فخ الفقر"، وهو ما يحول دون تحقيق أهداف أجندة التنمية العالمية 2030 في ليبيا ما لم يتم تغيير الهيكل الاقتصادي من ريعي إلى إنتاجي.

ثامناً ـ توصيات الدراسة

بناءً على النتائج التي أثبتت وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من التضخم والبطالة على مسار التنمية المستدامة في ليبيا، توصي الدراسة بالآتي:

1. تفعيل السياسة النقدية: ضرورة قيام مصرف ليبيا المركزي بتبني سياسات نقدية صارمة تهدف إلى كبح جماح التضخم واستقرار سعر صرف الدينار الليبي لحماية القوة الشرائية والحد من تآكل دخل الفرد.
2. التحول نحو التنويع الاقتصادي: العمل الجاد على تقليل الاعتماد المفرط على الريع النفطي وتفعيل القطاعات الإنتاجية غير النفطية لخلق فرص عمل مستدامة وحقيقية للشباب، وهو ما أكد عليه تقرير UNDP (2023).
3. الاستثمار في رأس المال البشري: توجيه الإنفاق الحكومي نحو تحسين جودة الخدمات الأساسية في قطاعَي الصحة والتعليم وفق رؤية ليبيا 2030، لضمان انتقال الإنفاق من الجانب الاستهلاكي إلى الجانب الإنتاجي المستدام.
4. مأسسة مكافحة الفقر متعدد الأبعاد: إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة لرصد مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد وفق منهجية OPHI-UNDP (Alkire et al., 2023)، وعدم الاكتفاء بمؤشر نقص الدخل فقط.
5. تعزيز الاستقرار المؤسسي: نظراً للأثر البالغ للأزمات الهيكلية كما أظهره المتغير الوهمي، يجب تعزيز الاستقرار المؤسسي والإداري لضمان بيئة محفزة للنمو والعدالة التوزيعية.

6. تطوير البحث المستقبلي: يوصى بتمديد الدراسة لتشمل بيانات ربع سنوية وإدراج متغيرات إضافية كالإنفاق الاجتماعي ومؤشر التنمية البشرية (HDI) لتقديم نتائج أكثر شمولاً.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

قائمة المراجع

أولاً - المراجع العربية :

- الأمم المتحدة (2023): تقرير حول أهداف التنمية المستدامة. نيويورك: الأمم المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – (2023) UNDP: تقارير حول تقدم ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لعام 2030.
- تودارو، مايكل (2015): التنمية الاقتصادية. ترجمة محمود حسن حسني. الرياض: دار المريخ للنشر.
- غوجاراتي، دامودار وبورتر، داون (2015): الاقتصاد القياسي الأساسي. الطبعة الخامسة. ترجمة محمود حامد محمود. الرياض: دار المريخ للنشر.
- مصرف ليبيا المركزي (سنوات مختلفة): النشرات الاقتصادية الربع سنوية. إدارة البحوث والإحصاء. طرابلس: مصرف ليبيا المركزي.
- وزارة التخطيط الليبية (2021): التقرير الوطني الطوعي للتنمية المستدامة. طرابلس: وزارة التخطيط.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق (2021): المسح الوطني لظروف المعيشة في ليبيا. طرابلس.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Alkire, S., Kövesdi, F., Scheja, E., & Vollmer, F. (2023). Moderate Multidimensional Poverty Index: Paving the way out of poverty. Social Indicators Research, 169(1–2), 101–139. https://doi.org/10.1007/s11205-023-5-03134
- Cust, J., Devarajan, S., & Mandon, P. (2022). Dutch disease and the public sector: How natural resources can undermine competitiveness in Africa. Journal of African Economies, 31(Supplement_1), i10–i32. https://doi.org/10.1093/jae/ejac017
- Granger, C. W. J., & Newbold, P. (1974). Spurious regressions in econometrics. Journal of Econometrics, 2(2), 111–120. https://doi.org/10.1016/0304-. 7-90034(74)4076
- Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2015). Basic Econometrics (5th ed.). McGraw-.Hill Education

- Kanmodi, K. K., Amzat, J., & Nnyanzi, L. A. (2023).The state of global research on poverty after SDG declaration.Public Health Challenges, 2(3), e110. https://doi.org/10.1002/puh2.110
- Kyara, V. C., Rahman, M. M., & Khanam, R. (2022). Is Tanzania's economic growth leaving the poor behind? A nonlinear autoregressive distributed lag assessment. PLOS ONE, 17(7), e0270036. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0270036
- Niken, K., Haile, M. A., & Berecha, A. (2023). On the nexus of inflation, unemployment, and economic growth in Ethiopia. Heliyon, 9(4), e15271. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e15271
- Shiferaw, Y. A. (2023). An understanding of how GDP, unemployment and inflation interact and change across time and frequency. Economies, 11(5), 131. https://doi.org/10.3390/economies11050131
- Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020). Economic Development (13th ed.). .Pearson Education
- World Bank. (2024). Libya Economic Monitor: Stabilizing Growth and Boosting Productivity (Fall 2024). Washington, D.C.: World Bank Group. https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/f4a4360b-de9c-49ee-8bab-7cc9d31db85c
- Ye, L., Karimov, F., Liu, W., & others (2023). The effect of the global supply chain and oil prices on the inflation rates in advanced economies and emerging markets. Geological Journal, 58(3), 1042–1056. https://doi.org/10.1002/gj.4742